

٠. وتخوض الانتخابات في ٦١ قائمة من أصل ٨٢



أعلنت مصادر في اللجنة العليا للانتخابات التابعة للحركة الإسلامية، أن القوائم الإسلامية لحركة حماس قررت خوض المرحلة الثالثة من الانتخابات

المحلية ٦١ قائمة موزعة على ٨٢ دائرة في مختلف محافظات الضفة الغربية.

وخلافاً لما ذكره رئيس اللجنة العليا للانتخابات النائب جمال الشوبكي من أن حركة حماس ستخوض الانتخابات في ٥٥ قائمة فقط من ٨٢، أوضحت هذه المصادر أن حركة حماس ستخوض الانتخابات في ٦١ دائرة كقائمة واحدة تحمل في غالبيتها اسم «الإصلاح والتغيير».

وكانت اللجنة العليا للانتخابات ذكرت أن ٨٢ دائرة انتخابية ترشح بها نحو ٢٩٧ قائمة، يتنافسون على ٨١٤ مقعداً، من بينهم ٥٥٣ امرأة، وأن ٢٢ دائرة ترشحت بها قائمة واحدة فقط، وقد ترشح فيها ٤٣ امرأة، وقد وصل عدد القوائم الانتخابية إلى ٣١٩ قائمة في ١٠٤ دوائر.

يشار إلى أن عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية الـ ١٠٤ يصل إلى ١٢٧٧١٤ ناخباً وناخبة، يتمكنون من انتخاب ٢٤٦٩ مرشحاً ومرشحة في ١٢٠ مركز اقتراع، وفي ٢٨٧ محطة لذات الغرض، بينما وصل عدد المرشحين الذين سيتنافسون في تلك الدوائر إلى ٢٢٦٥ مرشحاً، يتنافسون على ٨١٤ مقعداً. ■

حماس ترفض تهديدات شارون بعرقلة الانتخابات

دعت حماس في بيان لها السلطة الفلسطينية إلى رفض التدخل في الانتخابات التشريعية وجاء في بيان للحركة:

تليقاً على ما تناقلته وسائل الإعلام من تهديد رئيس وزراء الكيان الصهيوني أرييل شارون بعرقلة الانتخابات التشريعية الفلسطينية إذا شاركت فيها حركة حماس، صرح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بما يلي: مرة جديدة يقدم الكيان الصهيوني للعالم مثلاً عن



الديمقراطية التي يؤمن بها. فالتهديدات التي أدلى بها رئيس وزراء الكيان الصهيوني بعرقلة الانتخابات التشريعية الفلسطينية في حال مشاركة حماس بها تكشف عن زيف الشعارات الجوفاء التي كان يرفعها الكيان الصهيوني مطالباً بالديمقراطية، وهي تشكل نقطة سوداء إضافية تضاف إلى سجله الأسود.

أضاف البيان: «إن التهديدات الصهيونية تعني قلقاً حقيقياً لدى الكيان الصهيوني من الائتلاف الشعبي الكبير حول المقاومة وسلاحها، وتعكس محاولات استهداف المقاومة خيار استراتيجي لشعبنا، وفي مقدمة ذلك استهداف حركة حماس ومحاصرتها، كذلك تعكس مشروعاً صهيونياً لإثارة الفتنة الداخلية بين أبناء الشعب الفلسطيني».

وجاء في البيان: «إننا في حركة حماس نعتبر التصريحات الصهيونية الجديدة اعتداءً على كرامة الشعب الفلسطيني، وتدخل سافراً ومرفوضاً في الشؤون الداخلية الفلسطينية. وإننا على ثقة أن رد شعبنا على وقاحة العدو الصهيوني سيكون باستمرار الائتلاف حول المقاومة وبرنامجه».

وطالبت حماس السلطة الفلسطينية «باتخاذ موقف حازم يتجاوز التصريحات العمومية، تمنع أيًا كان من التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الانتخابات من المضايقات الصهيونية المرتقبة والتدخلات الخارجية، الأمر الذي يشكل تهديداً لشفافيتها ونزاهتها، ويؤدي إلى التشكيك بنتائجها». ■

٢٣٧ ألف قطعة سلاح بحوزة المستوطنين



لأشخاص فارقوا الحياة، قبل إعادتها، ولم يكن من يرثها أو من يمكن الاتصال معه حولها، أو لأشخاص تركوا الكيان الصهيوني، غادروه وأبقوا الأسلحة فيه، واليوم لا يمكن معرفة أين هو السلاح.

وأكد المتحدث باسم جماعة «بتسيلم» الصهيونية أن ضوابط امتلاك الأسلحة تختلف من منطقة لأخرى قائلًا: إن المواطنين داخل

الخط الأخضر (فلسطين المحتلة ١٩٤٨) يقتنون الأسلحة الصغيرة غير الآلية، بينما في المستوطنات الصغيرة يحصل الإسرائيليون على الأسلحة الآلية من الجيش مباشرة، ويسمح لهم بكل التجاوزات الممكنة ضد الفلسطينيين. ■

كشفت معطيات رسمية صهيونية عن وجود نحو ٢٣٧ ألف قطعة سلاح بحوزة الصهاينة، معظمها بيد المستوطنين اليهود، ذكر أن أربعة وثلاثين ألفاً منها يحملها أصحابها، بدون الحصول على ترخيص من الجهات الأمنية المختصة.

ويؤكد قسم الأسلحة النارية في وزارة الداخلية الصهيونية، في تقريره نصف السنوي، الذي نشره مؤخراً، أنه حتى نهاية حزيران/يونيو الماضي بلغ عدد قطع الأسلحة الخاصة، التي بحوزة الجمهور الصهيوني ٢٣٦٨٧٩ قطعة.

وكانت إحصاءات صهيونية قد كشفت عن ارتفاع مبيعات الأسلحة النارية، التي تباع للمستوطنين الصهاينة بعشرة أضعاف، خلال انتفاضة الأقصى، مما كان عليه الحال في السنوات الماضية. وذكر أحد تجار الأسلحة الصهاينة أن ٩٠ في المائة من الصهاينة تلقوا تدريباً عسكرياً على استخدام البنادق.

وذكرت المعطيات أن هناك ٣٤ ألف قطعة سلاح خاصة بحوزة الصهاينة، غير مرخصة، بعد أن لم يجدد أصحابها الرخص لحيازتها، مشيرة إلى أنه يوجد في الدولة العبرية ٧٤٠٠ قطعة سلاح معروفة بأنها (غير فعالة)، وغالبيتها تابعة